حـــوار

بقلم : احمد طلعت

مازالت حكومة الحزب الوطنى الديمقراطى ترفض الاعتراف بمجموعة من الحقائق الاساسية ، مفضلة ان تعيش فى الوهم ، مادام هذا (الوهم) يساعدها على البقاء فى مقاعد السلطة ويخيل لها انها صاحبة الحق فى الحكم بغير منازع.

فالحزب الحاكم يتصور انه صاحب اغلبية (حقيقية) فى الشارع السياسى ، ويؤكد على ذلك بنتائج الانتخابات مع ان الحقيقة هى ان الحزب الحاكم لم يحصل الا على اغلبية من ادلوا باصواتهم ، اما الاغلبية الحقيقية فقد قاطعت صناديق الانتخاب ، لاسباب مختلفة ، فاصبحت هذه (الاغلبية) تعرف بالاغلبية الصامته ، فلا هى قد ايدت ولا هى قد عارضت ، لكنها - بكل تاكيد- قد فقدت الثقة وفقدت الامل ، واصبح كل واحد منهم لا يفكر الا فى رزقة ورزق اولاده ، تحت ظن بان نتيجة الانتخابات سوف تكون واحدة ، سواء شاركوا فيها باصواتهم او لم يشاركوا .

والحزب الحاكم يتصور انه اتاح للشعب ديمقراطية لم يسبق ان اتيحت له فى يوم من الايام (!!) ويستشهد على ذلك بالحرية التى تتمتع بها صحف المعارضة ، والتى لم تصدر الحكومة قرارا باغلاقها او بحبس من يكتبون فيها .

والديمقراطية ليست مجرد حرية التعبير او حرية المعارضة ، فالديمقراطية هى نظام متكامل ، قد تكون حرية التعبير واحدة من مظاهره ، لكن الاهم من ذلك هى ان تشارك اغلبية الشعب فى العمل السياسى ، وان تكون لهذه المشاركة جدواها فى التغيير ، وفى تبادل السلطة فالعبرة فى الديمقراطية هى بالتعبير من اجل التغيير ، وليس التعبير لمجرد التنفيس واحتواء الغضب ..

والديمقراطية تعنى حرية تكوين الاحزاب السياسية فى اطار قانون (ينظم) قيام هذه الاحزاب وليس قانونا (يمنع) قيام الاحزاب الجديدة ويتصيد لها اخطاء شكلية حتى ترفض لجنة الاحزاب قيامها .

وقانون الاحزاب يجب ان يعاد النظر فيه ، وان تعدل نصوصه بحيث تسمح بحرية الاجتهاد وحرية الاختيار بين البدائل ، فالقانون الحالى يطلب من الاحزاب ان تكون مثل (البهلوان) الذى يمشى على حبل داخل حلبة السيرك ، فالقانون يطلب من هذه الاحزاب ان تكون لها برامج متمايزة وغير متكررة ، لكنه يفرض عليها فى نفس الوقت الا تكون ضد ما يسمى بالمكاسب الاشتراكية ، اى مجانية التعليم ، ونسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين وغير ذلك من القيود التى كبلت العمل الوطنى لسنوات طويلة .. فضلا عن بقية الشروط الى تمنع الاحزاب الجديدة من ان تقوم على اسس طبقية او دينية او مهنية .

والعمل السياسى لن تكون له جدوى او فائدة الا اذا كانت الاحزاب حرة فى اختياراتها وفى توجهاتها ، مادامت الكلمة -فى الانظمة الديمقراطية - اولا واخيرا للشعب.

فالحزب الحاكم يريد من جميع الاحزاب الا تقوم على اساس معارضة (تمييز)العمال والفلاحين بنصف مقاعد المجالس الشعبية ، بل ويشترط قانون الاحزاب ان يكون نصف المؤسسين لاى حزب سياسى جديد من العمال والفلاحين ، مع انه ليس هناك اى ضرر من ان ينادى حزب سياسى بالغاء هذه النسبة او تعديلها ،مادامت الكلمة الاخيرة بالنسبة لهذا الحزب سوف تكون للشعب من خلال صناديق الانتخاب .

والحزب الحاكم يعلم ذلك جيدا ، لكنه وضع هذا الشرط فى قانون الاحزاب ، وجعل منه (لغما) ينفجر فى اى حزب يقترب منه ، فيضمن بذلك الحزب الحاكم تصفيق العمال والفلاحين على الاقل ..

والحزب الحاكم لا يريد ان يعترف بان حركة النهضة لم تقم على مر العصور فى ظل الافكار الجامدة ، والمناطق المحرمة ، لكن النهضة المصرية على مر العصور قد قامت على نداءات جديدة تخرج عن الشعارات المالوفة فى المجتمع والتى يخاف البعض من الاقتراب منها . هكذا قامت النهضة فى عهد محمد على تحت شعار ان تكون مصر جزءا من اوربا .وكذلك كان الحال بالنسبة لقاسم امين ودعوته الى تحرير المراة ، وسعد زغلول وشعاره بان الامة فوق الحكومة ، فى وقت كان فيه (الملك) يتصور بانه فوق كل شىء ..

الحزب الحاكم لا يريد ان يعترف بان العمل الوطنى يتطلب فتح باب الاجتهاد السياسى فى جميع الموضوعات المطروحة على الساحة الوطنية ، فكل شئ قابل للمناقشة مادام الشعب سوف يكون هو الحكم فى النهاية.

والحزب الحاكم يجعل من نفسه (حكما) بين كل الآراء يرفض ما يشاء ويقبل ما يشاء ويبقى فى مقاعد السلطة وحده - بغير شريك - ثم يتباهى بانه قد اتاح لمصر ازهى عصور الديمقراطية لمجرد انه لا يغلق الصحف ولا يعتقل المعارضين فالديمقراطية عند الحزب الحاكم - تعنى اسدا حبيسا فى قفص من حديد يصرخ ويزار ويتباهى حارسه بان الاسد له(كل الحرية) فى ان يصرخ .. وان يزار كما يريد ..